Journal of Alasmarya University
Volume 18, June 2013

مجلة الجامعة الأسمرية
المجلد الثامن عشر، يونيو 2013

توثيق ابن حبان في الميزان

أ. زياد عبد الوهاب أوزون*

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم، على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد: فهذه مقدمة أشير فيها إلى أسباب اختيار البحث، وأهميته، والدراسات السابقة عليه، وأهدافه، ومنهجه، وخطّته.

أسباب اختيار البحث

مما دفعني إلى اختيار هذا البحث أن فكرته مثيرة للاهتمام؛ نظراً لصدورها عن إمام من أئمة المتقدِّمين، ممن وُصف بأنه من عُقلاء الرجال، وممن أَثْرى فنونًا متعددة في التصنيف الحديثي، ونظراً لِما أثارتْه هذه الفكرة من انتقاد المحدّثين لها، وتجاذب آرائهم فيها، عبرَ عصور متطاولة امتدت إلى عصرنا الحاضر.

أهمية البحث

لا يخفى ما في إثبات ثقةِ راوٍ أو جَرْحِه من أثر كبير في قبول الحديث أو ردّه، وهنا تكمن أهمية البحث، وهذهً غاية جليلة تستحق منا النظر والتأمل، دون

* جامعة دمشق، كلية الشريعة، قسم علوم القرآن والسنة.

التسرع والتعسف في القبول أو الرد.

ثم إن أي جهد مبذول في أي ميدان من ميادين العلوم لا بد أن يُعطى حقه من التفكير في: بواعثه وأهدافه، وضوابطه وآثاره، قبل أن يُحكم عليه، وبذلك تزدهر العلوم، ويحتضن الإبداع والابتكار.

الدراسات السابقة

لم أعثر على دراسة سابقة مستقلة تصدت لهذا البحث، إلا ما كان من مناقشات في كتب مصطلح الحديث حول قيمة توثيق ابن حبان للراوي وتصحيحه لحديثه في أثناء الحديث عن مصادر الحديث الصحيح، وسوف أذكر خلاصتها ومناقشتَها في ثنايا هذا البحث.

أهداف البحث

1. الوقوف على أهم الانتقادات التي وُجّهت إليه في توثيقه.
2. محاكمة هذه الانتقادات إلى المعايير العلمية.
3. التوصّل إلى جملة من النتائج المستفادة من هذه الدراسة.

منهج البحث

1. يقوم منهجي في هذا البحث على الاستقراء والتحليل، بحيث أتتبع النصوص والأفكار المتعلقة بموضوع البحث، وأُرتّبها وأحلّلها، بما يجعل منها وحدة متكاملة، يُحرَّر بها محلُّ النزاع، وتُستنبط من خلالها النتائج.
2. ذكرت الانتقاد الموجَّه إلى ابن حبان، ثم بيّنت وجهة نظره في ذلك، ثم بيّنت وجهة نظر المنتقدين له، وأردفت ذلك بالمناقشة والتحليل.
3. اعتمدت على المصادر الأصيلة في الموضوع، فانطلقتُ من كتب ابن حبان؛ لأعرفَ مُراداتِه وضوابطَه وشروطَه، وكذلك فعلت في نقل وجهة النظر الأخرى.

خطة البحث

وتشتمل خطة البحث على: مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، وفهرس للمراجع:

مقدمة: أشير فيها إلى أسباب اختيار البحث، وأهميته، والدراسات السابقة عليه، وأهدافه، ومنهجه، وخطّته.

المبحث الأول: ترجمة ابن حبان:

المطلب الأول: سيرته الشخصية.

المطلب الثاني: سيرته العلمية.

المبحث الثاني: الانتقادات الموجهة إلى ابن حبان ومناقشتُها:

المطلب الأول: توثيقه للمجاهيل.

المطلب الثاني: تساهله في ضبط الراوي.

المطلب الثالث: إدخاله أحيانًا الرجل الواحد في (الثقات) و(المجروحين) معًا.

خاتمة: تشتمل على أهم النتائج.

فهرس للمراجع.

المبحث الأول: ترجمة ابن حبان[1]

يجدر بي قبل الشروع فيما أردت أن أُعرّف بمن ندرس حكم توثيقه، وهو الإمام ابن حبان، وإن كان التعريف به يستحق بسطًا يليق بسيرته الحافلة والمميَّزة، إلا أنني سأقتصر من ذلك على ما يتناسب مع حجم هذا البحث.

المطلب الأول: سيرته الشخصية

اسمه ونسبه وكنيته: هو محمد بن حِبّان -بكسر الحاء[2]- بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد بن سعيد بن شهيد بن هدية بن مرة بن سعد بن يزيد بن مرة بن زيد بن عبد الله بن دارم بن مالك بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم[3]، أبو حاتم، التميمي البُسْتي -بضم الباء الموحدة، وإسكان السين المهملة[4]- الشافعي. فهو

1- أوفى من ترجم له ياقوت الحمَوي (ت 626هـ) في معجم البلدان ج1/ص415-419.

2- طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح 115/1.

3- هكذا ساق نسبَه ابنُ ماكولا (ت 475هـ) في الإكمال 316/2-317، وينظر بعض الخلاف في بعض الأسماء في معجم البلدان 415/1.

4- الأنساب للسمعاني 348/1.

عربي الأصل، من بني تميم.

مولده ووفاته: اتفق من ترجم له على أنه -رحمه الله- تُوفّي سنة (354هـ)، ومنهم من حدّد وقت الوفاة بالضبط، فقال: ليلة الجمعة لثمان بقين من شوّال، ومنهم من حدّد مكان الوفاة أيضًا فقال: بـ(بُسْت)[5] ولم يذكر أحد وقت ولادته إلا ما كان من ابن العماد الحنبلي[6] (ت 1089هـ)؛ فإنه قال: توفي بـ(بست)، وهو في عُشر الثمانين، سنة (354هـ). مما يشير إلى أنه على أقل تقدير من مواليد 284هـ.

أسرته: لم يذكر مَن ترجم له شيئًا يتعلق بأسرته ونشأته، إلا أن طلبه المتأخِّر للعلم، الذي أشار إليه الذهبي (ت 748هـ) بقوله: «طلَب العلمَ على رأس الثلاثمئة»[7] أي وعمره أكثر من ست عشر سنةً -كما يشير إليه مولدُه المفترَض-، يدل على أن أسرته لم يكن لها اشتغال بالعلم، وإلا لبكّر به أهله إلى السماع والطلب، كشأن الأسر العلمية الشهيرة في مثل ذلك العصر.

المطلب الثاني: سيرته العلمية

رحلاته: على الرغم من طلبه المتأخّر نسبيًّا للعلم، إلا أنه ما إن ابتدأ الطلب حتى كشف عن همة عالية؛ إذ لم يكتف بالأخذ عن أهل بلده، بل جال في البلاد طولًا وعرضًا، حتى ذكر له ياقوت الحمَوي[8] (ت 626هـ) ما ينوف على 40 بلدًا دخَلها وسمع من علمائها. وقال الذهبي (ت 748هـ): «كتب بالشام والحجاز ومصر والعراق والجزيرة وخراسان»[9].

شيوخه وتلاميذه: كثرت شيوخ ابن حبان كثرة بالغة، وأدركَ الأئمة والعلماء

5- تاريخ الإسلام للذهبي 113/26، وطبقات الشافعية الكبرى للتاج السبكي 132/3.

6- في شذرات الذهب 16/3.

7- ميزان الاعتدال في نقد الرجال 99/6.

8- في معجم البلدان 415/1-416، وأشار إلى طول رحلته ابن ماكولا (ت 475هـ) في الإكمال 316/2، والسمعاني (ت 562هـ) في الأنساب 349/1، وابن الصلاح (ت 643هـ) في طبقات الفقهاء الشافعية 116/1-117.

9- ميزان الاعتدال 99/6.

والأسانيد العالية،[10] حتى نَقل ابنُ الصلاح (ت 643هـ) عنه أنه قال في كتابه (المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع): «لعلنا كتبنا عن أكثر من ألفي شيخ، من إسبيجاب إلى الإسكندرية»[11].

لكن أبرز أولئك الذين أثّروا في صياغته وتكوينه العلمي شيخُه ابن خزيمة (ت 311هـ)، قال ياقوت الحمَوي (ت 626هـ): «وأخذ فقه الحديث والفرْض على معانيه عن إمام الأئمة أبي بكر ابن خزيمة، ولازمه، وتلمذ له»[12].

ولا عجب وقد حصّل كل هؤلاء الشيوخ أن يَكثُر الآخذون عنه، وكان من أبرزهم أبو عبد الله ابن منده (ت 395هـ)، وأبو عبد الله ابن البيّع الحاكم (ت 405هـ)[13].

العلوم التي نبغ فيها: تألّق ابن حبان في شتى ميادين العلوم، من حديث وفقه ولغة وطب وفلك وكلام، وشهد له بذلك القاصي والداني، حتى مبغضوه، -لإثارته قضايا تتجاذب فيها الآراء ومردّها إلى علم الكلام والجدل[14]- ومنهم يحيى بن عمار السِّجِستاني (ت 422هـ)؛ إذ قال: كان له علم كثير، ولم يكن له كبير دين[15].

وقال تلميذه الحاكم (ت 405هـ): كان من أوعية العلم في الفقه واللغة

10- ينظر بعضُهم في الإكمال 316/2، وطبقات الفقهاء الشافعية 116/1، وتاريخ الإسلام 112/26.

11- طبقات الفقهاء الشافعية 117/1.

12- معجم البلدان 415/1.

13- الأنساب 349/1. وينظر: معجم البلدان 416/1-417، وتاريخ الإسلام 112/26.

14- قال السيوطي (ت 911هـ) في (تدريب الراوي) 109/1: حتى إنه منهم من نسبه إلى الزندقة، وكادوا يحكمون بقتله، ثم نُفي إلى سمرقند. اهـ قال ابن ناصر الدين الدمشقي (ت 842هـ) كما في شذرات الذهب 16/3: له أوهام أُنكرتْ، فطُعن عليه بهفوة منه بَدَرَتْ، ولها مَحمل لو قُبلتْ. اهـ وقد بيّن الذهبي (ت 748هـ) هذا المحمل في كتابيه تاريخ الإسلام 113/26، وميزان الاعتدال 99/6-100.

15- تاريخ الإسلام 113/26.

والحديث والوعظ، ومن عقلاء الرجال[16]. وقال ياقوت الحمَوي (ت 626هـ): من تأمَّل تصانيفه تأمُّل منصفٍ عَلِم أن الرجل كان بحراً في العلوم[17]. وقال الذهبي (ت 748هـ): كان عارفًا بالطب والنجوم والكلام والفقه، رأسًا في معرفة الحديث[18].

وظائفه: مارس ابن حبان وظائف متنوعة في حياته، منها الدنيوية كالقضاء؛ إذ وليه بـ(سَمَرْقند)[19] و(نَسا)[20] وغيرها من المدن بخراسان. ومنها العلمية كالتدريس والتعليم؛ إذ تصدّر للإملاء[21] بنيسابور سنة أربع وثلاثين وثلاثمئة، واستملى عليه[22] تلميذه أبو عبد الله الحاكم[23].

آثاره العلمية: خلّف ابن حبان آثاراً علمية جليلة، لا سيما في علوم الحديث، اتسمت بالجِدّة والعمق والابتكار، حتى قال ابن الصلاح (ت 643هـ): خَرَج له من التصنيف في الحديث ما لم يُسبَق إليه[24].

وعدّ الخطيب البغدادي (ت 463هـ) مما استحسنه منها 40 مصنّفًا، ما بين

16- الأنساب 349/1، وتاريخ الإسلام 112/26.
17- معجم البلدان 415/1.
18- ميزان الاعتدال 99/6.
19- الإكمال 316/2، والأنساب 349/1.
20- تاريخ الإسلام 112/26، وطبقات الشافعية الكبرى (132/3).
21- المقصود بالإملاء في الاصطلاح الحديثي أن يتخذ المحدث يومًا معينًا في كل أسبوع يجتمع إليه طلاب الحديث بمحابرهم وأقلامهم وأوراقهم، فيملي عليهم الأحاديث بأسانيده ويبيّن لهم غريبه وعِلَله ومشكلَه، وهم يكتبون ما يملي عليهم، ثم يقابلون ما كتبوا بنسخة المحدّث أو نظره لإصلاح ما فسد بزيغ القلم أو شرود الذهن. [الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي وجهوده في الحديث وعلومه للدكتور بديع السيد اللحام ص230].
22- عناصر مجالس الإملاء ثلاثة: المملي وهو المحدث الذي يملي الأحاديث بأسانيده عن رسول الله ﷺ. والمستملي وهو من يتخذه المملي ليبلّغ الإملاء إلى من بَعُد في الحلْقة، وقد يتخذ المملي أكثر من مستملٍ إذا كثُر عدد الحاضرين. والكاتب وهو طالب الحديث الذي يَكتب ما يُملى عليه. [ينظر أدَب الإملاء والاستملاء للسمعاني ص84].
23- طبقات الفقهاء الشافعية 117/1.
24- المرجع السابق 117/1.

جزء وثلاثين جزءًا، وذكر أن أكثرها فُقدت ودَرَستْ، وألمح إلى أنها تكثر منافعها إن كانت على قَدْر ما ترجمها به واضعُها، ثم عرّف بكتاب (الهداية إلى علم السنن) فقال: قصد فيه إظهار الصناعتين اللتين هما صناعة الحديث والفقه، يذكر حديثًا ويترجم له، ثم يذكر من يتفرد بذلك الحديث، ومِنْ مفاريد أيِّ بلدٍ هو، ثم يذكر كل اسم في إسناده من الصحابة إلى شيخه، بما يَعرف من نسبته ومولده وموته وكنيته وقبيلته وفضله وتيقُّظه، ثم يذكر ما في ذلك الحديث من الفقه والحكمة، فإن عارضه خبر ذكَره وجمع بينهما، وإن تضادّ لفظُه في خبر آخر تلطّف للجمع بينهما، حتى يُعلم ما في كل خبر من صناعة الفقه والحديث معًا، وهذا من أنبل كتبه وأعزِّها[25].

وقد عرّف هو نفسُه بكتاب آخرَ له في أثناء صحيحه[26] ينبؤك عن عقليته وطرائقه في التفكير، وهو كتاب (وصف الإيمان وشُعَبه)، فقال بعد أن ذكر حديث أبي هريرة: «الإيمانُ بِضْعٌ وسبعونَ شُعْبةً»[27]: تتبعت معنى هذا الحديث مدة، فجعلت أعدُّ الطاعات، فإذا هي تزيد على هذا العدد شيئًا كثيرًا، فرجعت إلى السنن، فعددت كل طاعة عَدّها رسول الله ﷺ من الإيمان، فإذا هي تنقص عن البِضع والسبعين، فرجعت إلى ما بين الدفتين من كلام ربنا وتلوتُه آية آية بالتدبر، وعددت كل طاعة عدها الله جل وعلا من الإيمان، فإذا هي تنقص عن البضع والسبعين، فضممت الكتاب إلى السنن وأسقطتُ المعاد منها، فإذا كل شيء عده الله جل وعلا من الإيمان في كتابه، وكل طاعة جعلها رسول الله ﷺ من الإيمان في سننه تسع وسبعون شعبة لا يزيد عليها ولا ينقص منها شيء، فعلمت أن مراد النبي ﷺ كان في الخبر أن الإيمان بضع وسبعون شعبة في الكتاب والسنن.

ونقل ابن الصلاح (ت 643هـ) ذلك عنه في ترجمته في (طبقات الفقهاء

25- معجم البلدان 1/417-418.

26- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان ترتيب علي بن بلبان الفارسي (739هـ)، في كتاب الإيمان، باب فرض الإيمان، برقم (167).

27- هذا لفظ مسلم في صحيحه في كتاب الإيمان، باب بيان عدد شعب الإيمان وأفضلها وأدناها وفضيلة الحياء وكونه من الإيمان، برقم (35).

الشافعية)[28]، وزاد أنه ذكر جميع ذلك في كتاب (وصف الإيمان وشعبه)، وبيّن أن رواية من روى «بضع وستون شعبة»[29] أيضًا صحيحة؛ وذلك أن العرب تذكر الشيء عددًا ولا تريد نفي ما وراءه عنه، وله نظائرُ أوردَها في كتابه، منها أحاديث الإيمان والإسلام.

ناهيك عن صحيحه الذي ترتيبه مخترع، ليس على الأبواب ولا على المسانيد، ولهذا سماه (التقاسيم والأنواع)، والكشف منه عَسِر جدًّا، ولذلك رتبه ابن بُلْبان الفارسي (ت 739هـ) على الأبواب[30].

وعلى الرغم من ذلك فقد انتُقدت بعضُ استنباطاته الفقهية التي ترجم لها في صحيحه، وجَلّ مَن لا مُعَقِّبَ لحكمه سبحانه، فقال ابن الصلاح (ت 643هـ): سلك مسلك شيخه ابن خزيمة (ت 311هـ) في استنباط فقه الحديث ونُكَته، وربما غلط في تصرفه الغلط الفاحش على ما وجدته[31]. وأيّده في انتقاده الذهبي (ت 748هـ) أيضًا[32].

ومما ذُكر له من التصانيف أيضًا: كتاب (وصف الاتباع وبيان الابتداع)، وكتاب (معرفة القبلة)، وكتابي الجرح (المجروحين) والتعديل (الثقات)، و(المسند الصحيح)، و(التاريخ)[33].

المبحث الثاني: الانتقادات الموجَّهة إلى ابن حبان ومناقشتُها

المطلب الأول: توثيقه للمجاهيل

مِمّا أُخذ على ابن حبان توثيقه للمجاهيل. والجهالة نوعان: جهالة عين،

28- 118/1.

29- هذا لفظ البخاري في صحيحه في كتاب الإيمان، باب أمور الإيمان، برقم (9).

30- تدريب الراوي 109/1.

31- طبقات الفقهاء الشافعية 116/1.

32- ميزان الاعتدال 99/6.

33- طبقات الفقهاء الشافعية 118/1، وميزان الاعتدال 99/6، وتاريخ الإسلام 112/26، وطبقات الشافعية الكبرى 132/3.

وجهالة حال، فإن سُمي الراوي وانفرد واحد بالرواية عنه ولم يُعرف فيه جرح ولا تعديل فهو مجهول العين، وإن سمي وروى عنه اثنان فصاعداً ولم يعرف فيه جرح ولا تعديل فهو مجهول الحال مستور، ولا تُقبل روايتُهما عند الجمهور حتى يُوثَّقا[34].

أما ابن حبان فيوثقهما بشروط -كما سأبين-، والتوثيق -كما هو معلوم- هو التعديل للراوي، بما يفضي إلى الاحتجاج بخبره. قال ابن حبان في مقدمة كتابه (الثقات): «العدل مَن لم يعرف منه الجرح ضدُّ التعديل، فمن لم يُعلم بجرح فهو عدل إذا لم يُبيّن ضدَّه؛ إذ لم يُكلَّفِ الناسُ مِنَ الناسِ معرفةَ ما غاب عنهم، وإنما كُلِّفوا الحكمَ بالظاهر من الأشياء غير المغيَّب عنهم»[35]. وقوله: «إذا لم يبيّن ضدّه» قَيْد مهم، يعني أنه ما دام المجهول قد سَلِم من الجرح، وكان -كما سأبيّن- كلٌّ من شيخه وتلميذه بالسند المتصل ثقةً أو صدوقًا، ولم يأت بخبر منكر، فهذه قرائن ترجّح كونَه ثقةً يجوز الاحتجاجُ بخبره هذا.

وهذا يستفاد أيضًا من قوله: «فإذا وُجد خبرٌ منكر عن واحد ممن أذكره في كتابي هذا [أي كتاب الثقات]، فإن ذلك الخبر لا ينفكّ من إحدى خمس خصال: إما أن يكون فوق الشيخ الذي ذكرت اسمه في كتابي هذا في الإسناد رجل ضعيف لا يُحتج بخبره، أو يكون دونه رجل واهٍ لا يجوز الاحتجاج بروايته، أو الخبر يكون مرسَلًا لا يَلزمنا به الحجة، أو يكون منقطعًا لا يقوم بمثله الحجة، أو يكون في الإسناد رجل مدلِّس لم يُبيّن سماعَه في الخبر مِنَ الذي سمعَه منه ... فكلُّ مَن ذكرته في كتابي هذا إذا تعرّى خبرُه عن الخصال الخمس التي ذكرتُها فهو عدل يجوز الاحتجاج بخبره»[36].

فانظر كيف اشترط شروطًا في الخبر وشيخ الراوي وتلميذه، ولم يشترط في الراوي نفسِه إلا أن يَسلم من الجرح.

ومن الأمثلة على ذلك، أنه ذكر في (الثقات) أيوب الأنصاري، وقال: «يروي

34- نزهة النظر ص101-102.
35- الثقات 13/1.
36- المرجع السابق 12/1-13.

عن سعيد بن جبير، روى عنه مهدي بن ميمون، لا أدري مَن هو، ولا ابنَ مَن هو »[37]، ومن هذا حاله يُعَدُّ مجهولَ العين عند الجمهور.

لكنه بمجرد أنه روى عن سعيد بن جبير الأسدي الكوفي، (ت 95هـ)، وهو ثقة ثبت فقيه، روى له الجماعة[38]. وروى عنه مهدي بن ميمون الأَزْدي الْمِعْوَلي البصري، (ت 172هـ)، وهو ثقة، روى له الجماعة أيضًا[39]. أورده في (الثقات) مع أنه لم يعرفه.

وهذا ما عابه عليه الحافظ ابن حجر (ت 852هـ) فقال: « وهذا الذي ذهب إليه ابن حبان من أن الرجل إذا انتفت جهالة عينه كان على العدالة إلى أن يتبين جرحه مذهب عجيب، والجمهور على خلافه، وهذا هو مسلك ابن حبان في كتاب (الثقات) الذي ألّفه؛ فإنه يذكر خلقًا ممن نصّ أبو حاتِم الرازي (ت 270هـ) وغيرُه على أنهم مجهولون، وكأن عند ابن حبان أن جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور، وهو مذهب شيخه ابنِ خزيمة (ت 311هـ)، ولكن جهالة حاله باقية عند غيره »[40]. بل كذلك جهالةُ عينه باقية ما لم يرو عنه اثنان، -كما بيّنتُه في أول المطلب-.

وقال السخاوي (ت 902هـ) عند ذكره كتاب (الثقات) لابن حبان: هو أحفل كتب الثقات، لكنه يُدرِج فيهم مَن زالت جهالةُ عينه، بل ومن لم يروِ عنه إلا واحد ولم يظهر فيه جرح، وذلك غير كاف في التوثيق عند الجمهور[41].

37- الثقات 60/6، وينظر كذلك الثقات 318/4: سلمة يروي عن ابن عمر، روى عنه ابنه سعيد بن سلمة، لا أدري من هو ولا ابن من هو. والثقات 146/6: جميل شيخ يروي عن أبي المليح بن أسامة روى عنه عبد الله بن عون، لا أدري من هو ولا ابن من هو. والثقات 168/6: الحسن بن مسلم الهذلي يروي عن مكحول روى عنه شعبة، إن لم يكن ابن عمران فلا أدري من هو. والثقات 178/6: حبيب الأعور يروي عن عروة بن الزبير روى عنه الزهري، إن لم يكن ابن هند ابن أسماء فلا أدري من هو.

38- تقريب التهذيب ص234.

39- الكاشف 300/2، وتقريب التهذيب ص548.

40- لسان الميزان 14/1.

41- فتح المغيث 347/3.

وقد بيّن الخطيب البغدادي (ت 463هـ) مذهب الجمهور في ذلك فقال: أقل ما ترتفع به الجهالة أن يروي عن الرجل اثنان فصاعداً من المشهورين بالعلم، إلا أنه لا يثبت له حكم العدالة بروايتهما عنه. وقد زعم قوم أن عدالته تثبت بذلك، واحتج بأن رواية العدْل عن غيره تعديل له؛ إذ لو كان يعلم فيه جرحًا لذكره، وهذا باطل؛ لأنه يجوز أن يكون العدل لا يَعرف عدالته فلا تكون روايته عنه تعديلًا ولا خبراً عن صدقه، بل يروي عنه لأغراض يقصدها، كيف وقد وُجد جماعةٌ من العدول الثقات رَوَوا عن قوم أحاديثَ أمسكوا في بعضها عن ذكر أحوالهم مع علمهم بأنها غيرُ مَرْضِيّة، وفي بعضها شهدوا عليهم بالكذب في الرواية وبفساد الآراء والمذاهب؟! مثلُ قول الشعبي (ت بعد 100هـ): حدثني الحارث وكان كذّابًا. وقول الثوري (ت 161هـ): حدثنا ثُوَير بن أبي فاختة وكان من أركان الكذب. وقول أحمد بن ملاعب (ت 275هـ): حدثنا مُخَوَّل بن إبراهيم وكان رافضيًّا. وقول أحمد بن الأزهر (ت 263هـ): حدثنا بكر بن الشرود الصنعاني بصنعاء وكان قدَريًّا داعية[42].

قال الحافظ ابن حجر (ت 852هـ)[43]: وقد روى هؤلاء كلهم في مواضع أُخَر عمن سُمّي ساكتين عن وصفهم بما وصفوهم به، فكيف يكون رواية العدل عن الرجل تعديلًا له؟! لكن مَن عُرف مِن حاله أنه لا يروي إلا عن ثقة، فإنه إذا روى عن رجل وُصف بكونه ثقةً عنده كمالك وشعبة والقطان وابن مهدي وطائفةٍ ممن بعدهم.

قال الشيخ عبد الفتاح أبو غدة[44] (ت 1417هـ): هذا الذي قاله ابن حجر ليس على إطلاقه بل هو أغلبي؛ إذ قد روى مالك وشعبة وغيرهما -ممن قيل فيهم ذلك- عن بعض الضعفاء والواهين كما بسطته في تعليقي على قواعد في علوم الحديث (216-225). اهـ

قال الباحث: لكن واقع الأمر أن مذهب ابن حبان لا يقوم على أن (رواية

42- الكفاية في علم الرواية ص88-90.
43- لسان الميزان 14/1.
44- في تعليقه على الرفع والتكميل في الجرح والتعديل للكنوي ص337.

العدل عن غيره تعديل له)؛ إذ هو لا يقبل حديث المجهول (في عرف الجمهور) بمجرد رواية عدل عنه مطلقًا، بل اشترط لذلك شروطًا: فما دام الراوي سَلِم من الجرح، ووقع بينَ ثقتين، وجاء بخبر غير منكر، فهذه كلها -كما يرى- قرائن تُرجِّح توثيقه، وقبولَ روايته.

ويبدو لي أنه على الرغم من مخالفة ابن حبان للجمهور في قبول رواية المجهول، إلا أن هناك جملة من النقاط يجب التنبه إليها، قبل أن ننعت ابن حبان بالتساهل، ونطرح توثيقه، وهي:

أ. يجب التنبه إلى أن ابن حبان ليس من المتطفلين على هذا العلم، بل هو من المتقدِّمين فيه، وله فيه تصانيفُ متنوعة كـ(الثقات) و(المجروحين) و(الصحيح) وغيرها، وكلها تدل على طول باعه ووافر اطلاعه، وهو فوق ذلك من المعروفين في الإسراف في الجرح والتعنّت فيه[45].

ب. مما يقوّي مذهبَ ابن حبان في توثيق المجاهيل ممن تحققت فيهم الشروط التي اشترطها ما ذكره الشيخ عبد الفتاح أبو غدة (ت 1417هـ) من أن «سكوت المتكلمين في الرجال عن الراوي الذي لم يُجْرَح ولم يأت بمتن منكَر يُعَدُّ توثيقًا له»[46] ونسَبَ ذلك إلى جمهور النقّاد المتأخّرين مستدلًّا بطرف مطوَّل من كلامهم.

ومع ذلك نقول: إن الذي تطمئن إليه النفس أن لا يُعَدَّ هذا السكوت تعديلًا ولا تجهيلًا، إنما يُعدُّ قرينةً تقوي ذلك الراوي المسكوت عنه ما دام لم يأت بحديث منكر، فكيف إذا انضاف إلى تلك القرينة روايةُ ثقة عنه وروايتُه عن ثقة -كما اشترط ابن حبان- لا شك أنها تزيد ذلك الراوي قوة، وهو ما أكده ابن أبي حاتم الرازي (ت 327هـ) في (الجرح والتعديل)[47] فقال: «[باب في رواية الثقة عن غير المطعون عليه أنها تقوّيه، وعن المطعون عليه أنها لا تقويه]، سألت أبي (ت 270هـ) عن

45- وصفه بذلك الذهبي (ت 748هـ) في ميزانه، وابن حجر (ت 852هـ) في أكثر من كتاب له. ينظر الرفع والتكميل ص275-279.

46- في مبحث لطيف من تعليقه على الرفع والتكميل ص230-248.

47- 36/2، وذكره في الرفع والتكميل ص231.

رواية الثقات عن رجل غير ثقة ما يُقوّيه؟ قال: إذا كان معروفًا بالضعف لم تقوه روايته عنه، وإذا كان مجهولًا نفَعه رواية الثقة عنه».

ج. قال ابن الصلاح (ت 643هـ) في معرض كلامه عن المستور[48]: احتج بروايته بعض الشافعيين، ومنهم الإمام سُلَيم بن أيوب الرازي (ت 447هـ)، ويشبه أن يكون العمل على هذا الرأي في كثير من كتب الحديث المشهورة، في غير واحد من الرواة الذين تقادم العهد بهم، وتعذّرتِ الخِبْرةُ الباطنة بهم[49].

والمقصود بهؤلاء الذين تقادم العهد بهم التابعون وأتباعُهم، وقد تتبعت من قال فيه ابن حبان (لا أدري من هو) وذكر له شيخًا وتلميذًا ثقة، فوجدت أن جُلّهم من التابعين وأتباعهم؛ إذ عدة التابعين منهم اثنان وثلاثين رجلًا، وعدة أتباع التابعين عشرون رجلًا، أما عدة الطبقة التي تليهم فخمسة، مثال التابعين: الثقات (37/4): أبان شيخ، يروي عن أبي بن كعب، روى عنه محمد بن جحادة، لا أدري من هو ولا ابن من هو. وينظر كذلك الثقات (39/4، 61، 96، 126، 142-143، 238، 265، 318، 341، 342، 363، 384) (129/5، 143، 207، 229، 245، 295، 367، 370، 380، 382، 390، 425، 428، 450 -451، 459، 472، 494، 497، 554). ومثال أتباع التابعين: الثقات (60/6): أيوب الأنصاري، يروي عن سعيد بن جبير، روى عنه مهدي بن ميمون، لا أدري من هو ولا ابن من هو. وينظر كذلك الثقات (71/6، 106، 146، 166، 168، 178، 222، 238، 249، 330، 372، 415، 445) (127/7-128، 188، 233، 300، 535). ومثال من بعدهم: الثقات (41/8-42): أحمد بن عبد الله الهَمْداني، يروي عن يزيد بن هارون عن إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن أيمن بن خُرَيْم بن فاتك قال: أبي وعمي شهدا بدرًا. روى عنه الحضرمي، إن لم يكن ابن أبي السفر فلا أدري من هو. وينظر كذلك الثقات (241/8-243، 424) (180/9). إذن لا يليق أن يُنعت ابن حبان بالتساهل، دون تأمّل في صنيعه.

48- وهو مجهول الحال الذي روى عنه اثنان فصاعدًا ولم يُعرف فيه جرح ولا تعديل، -كما بينت في أول المطلب-.

49- علوم الحديث ص111-112.

وقريب من قول ابن الصلاح (ت 643هـ) قولُ الذهبي (ت 748هـ) في (ميزان الاعتدال)[50]: مالك ابن الخير الزَّبادي مصري، محله الصدق، يروي عن أبي قَبيل عن عبادة مرفوعًا: «ليس منا من لم يُبَجِّل كبيرَنا»، روى عنه حَيْوة بن شُريح -وهو من طبقته- وابن وهب وزيد بن الحُباب ورشْدين، قال ابن القطان (ت 628هـ): هو ممن لم تثبت عدالته. يريد أنه ما نص أَحد على أنه ثقة، وفي رواة الصحيحين عدد كثير ما علمنا أن أحداً نص على توثيقهم، والجمهور على أن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة، ولم يأت بما يُنكر عليه، أن حديثه صحيح. اهـ

قال ابن حجر (ت 852هـ) معترضًا: وهذا الذي نسبه إلى الجمهور، لم يصرح به أحد من أئمة النقد إلا ابنُ حبان، نعم، هو حق في حق من كان مشهوراً بطلب الحديث والانتساب إليه -كما هو مقرر في علوم الحديث- ثم إن قوله: «إن في رواة الصحيح عدداً كثيراً ... إلى آخره» مما ينازع فيه، بل ليس كذلك، بل هذا شيء نادر؛ لأن غالبهم معروفون بالثقة، إلا من خرّجا له في الاستشهاد، والله أعلم[51].

فانظر كيف ذهب الحافظ ابن حجر رحمه الله من حيث النتيجة إلى ما قاله الذهبي، ومن قبله ابنُ الصلاح!

لكن يُشكل على ذلك أن ابن حبان يوثّق أيضًا من لم يُعرف إلا برواية راو واحد ثقة عنه، ولا شك أن هذا يكون توثيقه أخف ممن اشتهرت الرواية عنه بأن روى عنه اثنان فأكثر، ولعله كان يرى أن شروطه التي اشترطها لقبول خبر من وَثّقه هي الضمانة الوحيدة لمنع وقوع الخلل.

د. ينبغي العلم أن ابن حبان لم يضع الذين ذكرهم في (الثقات) في رتبة واحدة، فقد يزكّي الراوي فيصفه بالضبط والإتقان ونحوه، فيقول: ثقة ثقة[52]، أو: متقن

50- 5/6-6.

51- لسان الميزان 3/5.

52- كما في الثقات 139/6 ترجمة جعفر بن الحارث أبي الأشهب الواسطي.

جدًّا[53]، أو: ثقة[54]، أو: مستقيم الحديث جدًّا[55]، أو: مستقيم الحديث[56]، أو: مستقيم الحديث إذا كان فوقه ودونه ثقة مشهور[57]، أو: مستقيم الحديث إذا كان دونه ثقة[58].

وكثيراً ما يقول في الراوي: رديء الحفظ[59]، أو: ليس من أهل الحديث الذين يحفظون[60]، أو: يخالف ويخطئ[61]، أو: يَهِم ويُغرب[62]، أو: يُخطِئ[63]، أو: يُغرِب[64]، أو: يخطئ وينفرد على عدالته[65]، أو: ربّما أخطأ[66]. ويحدّد في كثير من الأحيان من أين يقع الخطأ في روايته: من روايته عن فلان: أو رواية فلان عنه، كما سبق في ترجمة أيوب بن سُويد الرَّمْلي الحاشية رقم 59.

وغير ذلك من الأحكام التي تدل على استقرائه وتنقيبه، وهو في كل هذا يعتبر، ويَفتح باب الاعتبار لمن يطالع كتابه، أنْ إذا تحققت الشروط التي اشترطها للراوي الثقة يكون حديثه حجةً، وليس الأمر على إطلاقه في كل من ذكرهم في (الثقات) وفي كل رواياتهم.

53- الثقات 86/7 ترجمة عبد الرحمن بن إسحاق بن الحارث بن عبد الله القرشي المدني.
54- المرجع السابق 252/4 ترجمة زياد بن أنعُم الشعباني.
55- المرجع السابق 300/6 ترجمة الربيع بن حيطان الدمشقي.
56- المرجع السابق 441/6 ترجمة شداد بن عبد الرحمن من ولد شداد بن أوس.
57- المرجع السابق 303/6 ترجمة راشد بن كيسان أبي فَزارة العَبْسي.
58- المرجع السابق 292/6 ترجمة دُوَيد بن نافع القرشي.
59- المرجع السابق 125/8 ترجمة أيوب بن سويد الرملي السيباني الحِمْيَري، قال: وكان رديء الحفظ، يُتّقى حديثُه من رواية ابنه محمد بن أيوب عنه؛ لأن أخباره إذا سُبرت من غير رواية ابنه عنه وُجد أكثرُها مستقيمةً.
60- المرجع السابق 170/9 ترجمة منصور بن عمار القاصّ.
61- المرجع السابق 24/8 ترجمة أحمد بن يحيى الأحول مولى الأشعريين.
62- المرجع السابق 324/8 ترجمة صامت بن معاذ بن شعبة بن عقبة الجندي.
63- المرجع السابق 119/6 ترجمة بسام بن عبد الله الصَّيْرفي مولى عبد رب.
64- المرجع السابق 209/7 ترجمة علي بن صالح المكي.
65- المرجع السابق 218/9 ترجمة نصر بن العلاء الكتاني.
66- المرجع السابق 234/4 ترجمة راشد بن نَجيح الحِمّاني.

ولذلك قال الشيخ المعلمي (ت 1386هـ): «والتحقيق أن توثيقه على درجات:
الأولى: أن يصرّح به، كأن يقول (كان متقناً) أو (مستقيم الحديث) أو نحو ذلك.
الثانية: أن يكون الرجل من شيوخه الذين جالسهم وخبرهم.
الثالثة: أن يكون من المعروفين بكثرة الحديث بحيث يُعلم أن ابن حبان وقف له على أحاديث كثيرة.
الرابعة: أن يظهر من سياق كلامه أنه قد عرف ذلك الرجل معرفة جيدة.
الخامسة: ما دون ذلك.

فالأُولى لا تَقِلّ عن توثيق غيره من الأئمة، بل لعلها أثبت من توثيق كثير منهم، والثانية قريب منها، والثالثة مقبولة، والرابعة صالحة، والخامسة لا يُؤمَن فيها الخلل»[67].

ولذلك لا يجوز أن يُهمل توثيقه بالجملة تحت دعوى التساهل، بل يُنظر فيه ويُتأمَّل. ومن هنا ترى الحافظ ابن حجر (ت 852هـ) إذا ترجم لراو في (تهذيب التهذيب) وكان ممن ذكره ابن حبان في (الثقات) نبّه على ذلك[68].

المطلب الثاني: تساهله في ضبط الراوي

ثم إن مما أُخذ عليه أيضًا أنه لا يشترط في الراوي الثقةِ عنده أن لا يَكثر خطؤه، إنما يشترط فيه أن لا يَغلب خطؤُه على صوابه، وهذا تساهل منه في شرط ضبط الراوي؛ إذ قال في مقدمة صحيحه: «ولا يَستحق الإنسانُ تركَ روايته حتى يكون منه من الخطأ ما يغلب صوابَه، فإذا فَحُش ذلك منه وغلب على صوابه استحق مجانبةَ روايته، وأما من كثر خطؤه ولم يغلب على صوابه فهو مقبول الرواية فيما لم يخطئ فيه، واستحق مجانبة ما أخطأ فيه فقط»[69]

وهذا ما ذكره في ترجمة معقل بن عبيد الله الجزري، فقال: «مولى لبني

67- التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل 1/437-438.
68- الرفع والتكميل ص332-333.
69- مقدمة صحيح ابن حبان 1/154.

عَبْس من أهل حَـرّان، كنيتـه أبـو عبـد الله، يـروي عـن عطـاء والزهـري، روى عنـه الثوري والحسن بن محمد بن أعين وأهلُ بلده، مات سنة (166هـ)، وكـان يُخطـئ، لم يفحش خطؤه فيستحقَّ الترك، وإنما كان ذلك منه على حسب مـا لا ينفـك منـه البشر، ولو تُرك حديث مَن أخطأ مِن غير أن يَفْحُشَ ذلك منه لوجب تـرك حـديث كل محدث في الدنيا؛ لأنهم كانوا يخطئون ولم يكونوا بمعصومين، بل يحتج بخـبر من يخطئ ما لم يفحش ذلك منه، فإذا فحش حتى غلب على صـوابه تُـرك حينئـذ، ومتى ما عُلم الخطأ بعينه وأنه خالف فيه الثقاتِ تُرك ذلـك الحـديث بعينـه واحـتج بما سواه، هذا حكم المحدثين الذين كانوا يخطئون ولم يفحش ذلك منهم»[70].

وبسبب هذا وذاك قال ابن الصلاح (ت 643هـ) بعـد كلامـه علـى مسـتدرك الحاكم (ت 405هـ) وأنه واسع الخطو في شرط الصحيح متسـاهل في القضـاء بـه: «ويقاربه في حكمه صحيح أبي حاتم ابن حبان البُسْتي»[71]

وقد بيّن السخاوي (ت 902هـ) أسباب نسبته إلى التسـاهل: مـن أنـه غـيرُ متقيِّد بالمعدَّلين بل ربما يخرج للمجهـولين، [وقـد سـبق الكـلام فيـه]، وأنـه يُـدرج الحسَن في الصحيح.

واعتذَر له على لسان شيخه ابن حجر (ت 852هـ) بقولـه: إن كانـت النسـبة إلى التساهل باعتبار وُجْدان الحسن في صحيحه، فهي مُشـاحّة في الاصـطلاح؛ لأنـه يسميه صحيحًا. وإن كانت باعتبار خِفّة شروطه؛ فإنه يُخـرج في الصـحيح مـا كـان راويه ثقةً غيرَ مدلِّس سمع ممن فوقه وسمع منه الآخذُ عنه ولا يكون هناك إرسـالٌ ولا انقطاع، وإذا لم يكن في الراوي جرح ولا تعديل، وكان كلٌّ من شيخه والـراوي عنه ثقة، ولم يأت بحديث منكر، فهو عنده ثقة، وفي كتاب (الثقات) لـه كـثير ممـن هذه حاله، ولأجل هذا ربما اعتَـرض عليـه في جعلـهم مـن الثقـات مَـن لم يَعـرف اصطلاحَه، ولا اعتراض عليه؛ فإنه لا يُشَاحُّ في ذلك[72].

قال السخاوي (ت 902هـ) ويتأيد [أي كـلام ابـن حجـر] بقـول الحـازمي

70- الثقات 7/491-492.

71- علوم الحديث ص22.

72- فتح المغيث 1/36-37.

(ت 584هـ): ابن حبان أمكن في الحديث من الحاكم. وكذا قال العماد ابن كثير (ت 774هـ): قد التزم ابن خزيمة وابن حبان الصحة، وهما خيرٌ من المستدرك بكثير وأنظف أسانيدَ ومتونًا.

ثم قال السخاوي: وعلى كل حال فلا بد من النظر؛ للتمييز، وكم في كتاب ابن خزيمة أيضًا من حديث محكوم منه بصحته وهو لا يرتقي عن رتبة الحسن[73].

قال الباحث: قول ابن حجر: (لا اعتراض عليه) أي طبقًا لاصطلاحه؛ إذ شرط شرطًا ووفّى به، بخلاف الحاكم -كما قال السيوطي (ت 911هـ)[74]-، أما الاعتراض عليه بمخالفته مذهب الجمهور من التمييز بين الحسن والصحيح، وبين المعدَّل ومن لم يرد فيه جرح ولا تعديل، فهو وارد، بل اعترض عليه فيه ابن حجر نفسُه -كما سلف-، وإن كان قد سبق تفصيله، وأنه لا يَعمل به بإطلاق.

المطلب الثالث: إدخاله أحيانًا الرجل الواحد في (الثقات) و(المجروحين) معًا

ومن الانتقادات التي وُجّهت إليه أيضًا أنه ربما يذكر في (الثقات) من أدخله في (المجروحين)، إما سهواً أو غير ذلك، قال ابن عبد الهادي (ت 744هـ): «ذكر في كتاب (الثقات) خلقًا كثيراً، ثم أعاد ذكرهم في (المجروحين)، وبيّن ضعفهم، وذلك من تناقضه وغفلته!، أو من تغيّر اجتهاده»[75].

والحقيقة أنه يجب التأكيد مرة أخرى أن الاحتجاج بأخبار من أدخلهم ابن حبان في كتابه (الثقات) ليس على الإطلاق، بل هو مشروط بالشروط التي ذكرها في مقدمة (الثقات) وسبق بيانها في أول البحث، بدليل أنه يزكي بعضهم ويسكت عن بعضهم ويتكلم في بعضهم -كما سبق التمثيل له-، وقد صرح بذلك فقال: «فكل من ذكرته في كتابي هذا إذا تعرّى خبره عن الخصال الخمس التي ذكرتها

73- فتح المغيث 1/36-37.

74- تدريب الراوي 1/108.

75- الصارم المُنْكِي في الرد على ابن السبكي ص141، وينظر فتح المغيث 3/347.

فهو عدل يجوز الاحتجاج بخبره»[76].

ولم يمنعه أن يذكر في (الثقات) مَن له أخطاء كثيرة ما لم يغلب خطؤه على صوابه، -كما بينت- فهو إذن يوثقه فيما وافق فيه الثقات ويضعّفه في غير ذلك، وربما هذا الذي دفعه لأن يذكر الرجل الواحد في الثقات والضعفاء معًا، فنعَته مَن لم يلحظ هذا الملحظ بالتناقض والغفلة.

في حين أن المتأمل في بعض من ذكرهم ابن حبان في (الثقات) و(المجروحين) معًا يجدهم على أنواع:

أ. منهم من نبّه في (المجروحين) أنه لا يجوز الاحتجاج به إلا فيما وافق الثقات، وهذا لا حرج فيه، فما وافق فيه الثقات جار على شرطه في (الثقات) أنه يحتج بخبره ما لم يكن منكرًا إلى بقية الشروط الخمسة وما لم يغلب خطؤه على صوابه، ومثاله: سعيد بن خالد بن أبي الطويل. ذكره في (الثقات)[77] فقال: سعيد بن خالد بن أبي الطويل يروي عن أنس بن مالك روى عنه محمد بن شعيب بن شابور. وذكره في (المجروحين)[78] فقال: «يروي عن أنس بن مالك ما لا يُتابع عليه، لا يحلّ الاحتجاج به إلا فيما وافق الثقات من الروايات»[79].

ب. ومنهم من ذكرهم في (الثقات)، ونبّه أن رواية فلان عنه أو حديث كذا له غير مقبول، ثم ذكرهم في (المجروحين) من رواية فلان هذا عنه أو حديث كذا له، أو نعته في (الثقات) بالخطأ، ثم فصّل هذا الخطأ له في (المجروحين)، وهذا لا تناقض فيه، مثال ذلك: سهل بن معاذ بن أنس الجُهَني، ذكره في

76- الثقات 13/1.

77- 289/4-290.

78- 398/1.

79- وكذلك: رزيق أبو عبد الله الأَلْهاني الشامي [الثقات 239/4، والمجروحين 376/1]، وسعيد بن واصل الجرشي [الثقات 266/8، والمجروحين 408/1]، وركين بن عبد الأعلى الضبي [الثقات 308/6، والمجروحين 380/1].

(الثقات)[80] فقال: لا يعتبر حديثُه ما كان من رواية زَبّان بن فائد عنه. ثم ذكره في (المجروحين)[81] فقال: «منكر الحديث جدًّا، فلست أدري أوقع التخليط في حديثه منه أو من زبان بن فائد»، وأكد في (مشاهير علماء الأمصار)[82] له أن التخليط جاء من زَبّان بن فائد لا منه، فقال: «كان ثبْتاً، وإنما وقعت المناكير في أخباره من جهة زبّان بن فائد».

وكذلك محمد بن عامر بن رشيد بن خباب الرملي، ذكره في (الثقات)[83] فقال: «لم أر في حديثه ممّا في القلب منه شيء إلا حديثاً واحداً ...» وذكره. ثم ذكره في (المجروحين)[84] وذكر له نفس الحديث.

وكذلك روح بن عطاء بن أبي ميمونة من أهل البصرة، ذكره في (الثقات)[85] فقال: «يخطئ». ثم ذكره في (المجروحين)[86] وفصّل خطأه فقال: «كان يخطئ ويهم كثيراً حتى ظهر في حديثه المقلوبات من حديث الثقات، لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد»، وقال عنه في (مشاهير علماء الأمصار)[87]: «كان رديء الحفظ، ربما وهم في الشيء بعد الشيء»[88].

80- 321/4.
81- 441/1.
82- رقم 934.
83- 96/9.
84- 322/2.
85- 305/6.
86- 374/1-375.
87- رقم 1234.
88- ونحو هذا الأخير: حَبّة بن جُوَين العُرَني [الثقات 182/4، والمجروحين 264/1]، وزياد بن عبد الله النميري [الثقات 256/4، والمجروحين 304/1]، وعمران العَمِّي عن أنس [الثقات 224/5، والمجروحين 123/2]، والحسن بن عطية العوفي [الثقات 170/6، والمجروحين 228/1]، والحكم بن مصعب القرشي [الثقات 187/6، والمجروحين 244/1]، ومحمد بن ذكوان السمّان [الثقات 417/7، والمجروحين 262/2]، وحماد بن قيراط [الثقات 206/8، والمجروحين 262/2]، ومحمد بن الحسن الأسدي [الثقات 78/9، والمجروحين 277/2]، ووهب بن راشد [الثقات 228/9، والمجروحين 75/3].

ج. ومنهم من ذكرهم في (الثقات)، ثم جرحهم في (المجروحين) جرحًا مفسَّرًا، فهنا يُقدّم الجرح، وربما لم يَرفع اسمَه من (الثقات) من أجل اعتبار حاله: فإن وُجد له خبر موافِق للثقات قُبل منه ذلك الخبر، ما لم يغلب خطؤه على صوابه، ولا غضاضة عليه في ذلك؛ لأنه اشترط أن يتعرّى خبر من يذكره في الثقات عن خمس خصال ومنها النكارة، ومثال هذا: سعيد التمّار، ذكره في (الثقات)[89] فقال: سعيد التَّمّار يروي عن أنس بن مالك روى عنه مروان بن نَهيك. ثم ذكره في (المجروحين)[90] فقال: «قليل الحديث، منكر الرواية، يروي عن أنس ما لا أصل له»[91].

وبعد أن يسر الله إتمام هذا البحث وقع بين يدي جواب الحافظ زين الدين العراقي (ت 806هـ) على سؤال تلميذه الحافظ ابن حجر (ت 852هـ) حول قبول ما انفرد به ابن حبان من التوثيق، فكان خلاصته أنه:

- إن كان من وثقه ابن حبان روى عنه اثنان ولم نجد لغيره فيه جرحًا فهو ممن يحتج به.
- وإن كان من وثقه لا يُعرف له إلا راو واحد، فقد ذكر ابن القطان (ت 628هـ) في كتاب (بيان الوهم والإيهام) أن من لم يرو عنه إلا واحد ووُثّق فإنه تزول جهالته بذلك. وذكر ابن عبد البر (ت 463هـ) أن من لم يرو عنه إلا واحد وكان معروفًا في غير حمل العلم كالنجدة والشجاعة والزهد احتُج به؛ إشارة من العراقي أن لقبوله وجهًا.
- وحول تعارض توثيق ابن حبان بتجهيل أبي حاتم الرازي (ت 270هـ) لمن وثّقه، قال العراقي: من عَرف حال الراوي بالثقة مقدّم على من جهل حاله؛ لأن

89- 290/4.

90- 397/1-398.

91- وكذلك: نافع أبو غالب الخياط [الثقات 471/5، والمجروحين 403/2-404]، وعبد الصمد بن جابر الضبي [الثقات 414/8، والمجروحين 134/2]، ودهثم بن قُرّان العُكْلي اليمامي [الثقات 293/6، والمجروحين 361/1]، ومحمد بن الحسن الأسدي [الثقات 78/9، والمجروحين 288/2-289].

من عرف معه زيادة علم[92].

كل هذا يشير إلى أن توثيق ابن حبان لا يطرح بدعوى تساهله، بل ينظر فيه ويتأمل على ما سبق بيانه، والله تعالى أعلم.

خاتمة

فمما سبق نستنتج ملخص البحث:

- صحيح أن ابن حبان خالف الجمهور بتوثيق المجاهيل الذين لم يعرف فيهم جرح وتعديل، لكنه لم يقبل حديثهم بإطلاق بل بضوابط وشروط.
- أن الجمهور وإن لم يُصَرّحوا بما ذهب إليه ابن حبان إلا أن عملهم موافق لقوله في التابعين وأتباعهم الذين اشتهرت الرواية عنهم (مجهول الحال)، ومن الملاحظ أن جُلّ من وثقهم من المجاهيل هم من هاتين الطبقتين، على توسع منه فيمن لم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد عنه (مجهول العين).
- أن ابن حبان اعتمد الاعتبار وسبَر مرويات الرواة، ودعا مطالعي كتابه إلى الاعتبار أيضًا؛ من خلال البحث في توفر الشروط التي اشترطها لقبول رواية مَن ذكره في الثقات، فينبغي على من يقبل توثيقه أو يرده أن يكون على معرفة واسعة بالرجال ورواياتهم، حتى يأخذ ما وافق الثقات ويطرح ما خالفهم.
- أن مَن ذكرهم ابن حبان في الثقات ليسوا في رتبة واحدة: فمنهم من زكّاهم، ومنهم من سكت عنهم، ومنهم من تكلم فيهم، كل ذلك على درجات شتى في التزكية والجرح، فيجب أن يؤخذ هذا بعين الاعتبار.

هذه بعض الخطوط العريضة في هذا الموضوع، وربما يحتاج الأمر إلى مزيد من الاستقراء والتتبع لكل ما ذكره ابن حبان في كتبه (الثقات) و(المجروحين) و(مشاهير علماء الأمصار) وكذلك الصحيح، مما يصلح أن يكون رسالة جامعية، والله الموفق.

92- ينظر أجوبة العراقي ص136، 141.

فهرس المراجع

1. أجوبة الحافظ العراقي على أجوبة تلميذه الحافظ ابن حجر، تحقيق ودراسة د. عبد الرحيم القشقري، مطبوع بذيل أجوبة ابن حجر على أسئلة بعض تلامذته للمحقق نفسه، أضواء السلف، الرياض، ط1، 1424هـ-2003م.
2. أدب الإملاء والاستملاء للسمعاني، أ بي سعد عبد الكريم بن محمد، تحقيق ماكس فايسفايلر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1401هـ-1981م.
3. الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى، للأمير أبي نصر ابن ماكولا، علي بن هبة الله، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1411هـ.
4. الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي وجهوده في الحديث وعلومه للدكتور بديع السيد اللحام، دار قتيبة، دمشق، ط1، 1415هـ-1994م.
5. الأنساب للسمعاني، أ بي سعد عبد الكريم بن محمد، تحقيق عبد الله عمر البارودي، دار الفكر، بيروت، ط1، 1998م.
6. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للذهبي، حمد بن أحمد، تحقيق د. عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1407هـ-1987م.
7. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.
8. تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد، حلب، ط1، 1406هـ-1986م.
9. التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، للمعلمي اليماني، عبد الرحمن، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط2، 1406هـ.
10. الثقات، لابن حبان البستي، محمد بن حبان، تحقيق السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر، دمشق، 1395هـ-1975م.
11. الرفع والتكميل في الجرح والتعديل للكنوي، محمد عبد الحي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط8، 1425هـ -2004م.
12. شذرات الذهب في أخبار مَن ذَهَب، لابن العماد الحنبلي، عبد الحي بن أحمد،

تحقيق عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط1، 1406هـ.
13. الصارم المنكي على نحر ابن السبكي، لابن عبد الهادي المقدسي الحنبلي، محمد بن أحمد، تحقيق إسماعيل بن محمد الأنصاري، مكتبة التوعية الإسلامية.
14. صحيح ابن حبان بترتيب علي بن بلبان الفارسي، لابن حبان البستي، محمد بن حبان، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1414هـ-1993م.
15. صحيح البخاري للبخاري، محمد بن إسماعيل، تحقيق د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير ودار اليمامة، دمشق، ط3، 1407هـ-1987م.
16. صحيح مسلم لمسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
17. طبقات الشافعية الكبرى للسبكي، تاج الدين بن علي بن عبد الكافي، تحقيق د. محمود محمد الطناحي ود. عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر، ط2، 1413هـ.
18. طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، تحقيق محيي الدين علي نجيب، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط1، 1992م.
19. علوم الحديث لابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، تحقيق د. نور الدين عتر، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1397هـ-1977م.
20. فتح المغيث، للسخاوي، محمد بن عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1403هـ.
21. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للذهبي، حمد بن أحمد، تحقيق محمد عوامة، دار القبلة، جدة، ط1، 1413هـ-1992م.
22. الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، أحمد بن علي، تحقيق أبو عبد الله السورقي وإبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.
23. لسان الميزان، لابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، تحقيق دائرة المعارف النظامية، الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط3، 1406هـ-1986م.

24. كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لابن حبان البستي، محمد بن حبان، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط1، 1396هـ.
25. مشاهير علماء الأمصار لابن حبان البستي، تحقيق م. فلايشهمر، دار الكتب العلمية، بيروت، 1959م.
26. معجم البلدان للحمَوي، ياقوت بن عبد الله، دار الفكر، بيروت.
27. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي، حمد بن أحمد، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1995م.
28. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: د. نور الدين عتر، مطبعة الصباح، دمشق، ط3، 1421هـ-2000م.